العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في عهد حزب العدالة والتنمية

طلحة كوسا*

ملخص: تتناول هذه الدراسة العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي خلال عهد حزب العدالة والتنمية، وكيفية تعامل كلّ من تركيا والاتحاد الأوروبي مع هذه العملية خلال العشرين عامًا الماضية، وترى الدراسة أنه إذا استمرت حرب أوكرانيا في الاشتعال، فقد يتعين على تركيا والاتحاد الأوروبي العمل بشكل أوثق. وقد تدفع قضايا مثل الطاقة والهجرة والأمن والإمداد في بعض القطاعات الحيوية الاتحاد الأوروبي إلى العمل بشكل أوثق مع تركيا. على أيّ حال، فإن خلق بيئة أكثر إيجابية على أسس اجتماعية لا يمكن أن يكون ممكنًا إلا نتيجة تعاون وتواصل أكثر شمولًا وإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الاتحاد الأوروبي، حزب العدالة والتنمية، الهجرة.

*جامعة ابن خلدون، تركيا

Türkiye - EU Relations during AK Party Rule

TALHA KÖSE*

ORCID NO : 0000-0002-0665-1520

ABSTRACT:*The current article attempts to study the transformation of the geopolitical discourse in Turkish foreign policy during the era of the AK Party, and deals with the periods of using strict Westernization discourse and the security and defense discourse, and how the period of AK Party added a democratic character to the national state discourse, and with the emergence of the liberal discourse, the shift towards autonomy also emerged. Türkiye's ability in geopolitical competition at the regional and international levels. The Turkish geopolitical discourse of AK Party has changed the prevailing geopolitical discourse in Türkiye, and this shift emerged after a struggle with other geopolitical discourses.*

Keywords: Türkiye, European Union, AK Party, Immigration.

*Ibn Khaldun University, Türkiye

رؤيـــة تركيـــة
2023-(1/12)
125 - 152

DOI:10.36360/1560-012-001-006

فاز حزب العدالة والتنمية بالحق في تشكيل حكومة بمفرده بنسبة 34.3٪ من الأصوات في الانتخابات العامة التي أُجرِيت في 3 نوفمبر 2002. ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وجد الحزب ملف الاتحاد الأوروبي على جدول أعماله بوصفه قضية ذات أولوية. كانت تركيا، التي حصلت على وضع الدولة المرشحة لقمة هلسنكي عام 1999، تستعد لبدء مفاوضات الانضمام في ذلك الوقت.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، تبنّى ملف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في أجندته، وقد أدى هذا النهج إلى تسريع عملية عضوية تركيا. في السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، وجد الحزب أجندة الاتحاد الأوروبي على مكتبه واتخذ خطوات ملموسة لوضع هذه الأجندة موضع التنفيذ. واكتسبت عملية انتقال تركيا إلى مفاوضات عضوية الاتحاد الأوروبي زخمًا نتيجة للجهود المكثفة التي بذلتها حكومة حزب العدالة والتنمية.

وخلال السنوات العشرين الماضية من حكم حزب العدالة والتنمية، استمر دعم قاعدة حزب العدالة والتنمية لعضوية الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير. وحافظت حكومات حزب العدالة والتنمية على نهجها في دعم عملية العضوية، على الرغم من المواقف المعوِّقة في بعض الأحيان من جانب الاتحاد الأوروبي.

وجرى تضمين عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أيضًا في البرنامج والبيانات الانتخابية لحزب العدالة والتنمية. على حد تعبير الرئيس رجب طيب أردوغان، «لا يزال الاتحاد الأوروبي يمثل الأولوية الإستراتيجية لتركيا»[1]. وقد أدى حصول تركيا على مكانة الدولة المرشحة في قمة هلسنكي التي عُقِدت في الفترة من 10 إلى 11 ديسمبر 1999 إلى ظهور اتجاه جديد تمامًا للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. بالقرار المتخذ في قمة قادة الدول والحكومات في 17 ديسمبر 2004 ، حصل الاتحاد الأوروبي على الحق في البدء بمفاوضات الانضمام. وفي المؤتمر الدولي الذي عقد في لوكسمبورغ في 3 أكتوبر 2005، جرى قبول «وثيقة إطار المفاوضات» وبدأت بالفعل مفاوضات الانضمام[2]. وقد أبدت الصحافة المحلية والأجنبية اهتمامًا كبيرًا بالموضوع وتناولت الأخبار المتعلقة بقرار بدء المفاوضات، كما يظهر بعضها في هذه الصور:

الشكل 1: الصحافة الأجنبية

الشكل 2: الصحافة المحلية

انعكس النهج المتفائل لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي من خلال استكمال المفاوضات خلال فترة يمكن التنبؤ بها في الصحافة والعديد من وسائل الإعلام في ذلك الوقت. وجرى تسجيل هذه التطورات على أنها أهم نقاط التحول في مغامرة تركيا في الاتحاد الأوروبي التي استمرت أكثر من 60 عامًا.

تمثل نقاط التحول هذه أيضًا أحجار زاوية مهمة في مغامرة «التغريب» و«التحديث» في تركيا، التي استمرت منذ ما يقرب من 200 عام، حيث تزامنت أهم نقاط التحول في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي مع السنوات العشرين الماضية. وقد دعم حزب العدالة والتنمية بقوة عملية العضوية في الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في الفترة الأولى من وجوده في السلطة منذ أكثر من 20 عامًا، واتخذ خطوات ملموسة وفقًا لذلك[3].

وحددت حكومات حزب العدالة والتنمية عضوية الاتحاد الأوروبي أولوية ورؤية إستراتيجية، واتخذت خطوات حاسمة في كل مجال لعضوية الاتحاد الأوروبي.

كان توسيع القيم والمؤسسات الليبرالية في الاتحاد الأوروبي، لتشمل الجهات الفاعلة السياسية في الجغرافيا السوفيتية السابقة جزءًا من رؤية التوسيع الإستراتيجي. في سياق هذه الرؤية، جرى اتباع نهج مشجع لقبول أعضاء جدد. ودعم تداخل هذين الموقفين الزخم الإيجابي للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وبعد 2010، بدأ هذا الزخم يضعف، واليوم وصلت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى نقطة التجمد. على الرغم من كل هذه التقلبات، لا يزال منظور عضوية الاتحاد الأوروبي مدعومًا من قبل النخبة السياسية في حزب العدالة والتنمية وقاعدته. حتى لو اختفت العوامل الهيكلية والدورية التي تعوِّق العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، فلن يكون من السهل التغلب على مشكلة الثقة بين الطرفين على المدى القصير.

ومع ذلك، فإن المشكلات الجديدة وزيادة الشكوك في البيئة العالمية قد تجبر تركيا والاتحاد الأوروبي على العمل بشكل أوثق. لا يمكن أن يكون مثل هذا التغيير الإيجابي ممكنًا إلا إذا أعاد الطرفان النظر في علاقاتهما من منظور إستراتيجي بدلًا من منظور إجرائي.

العوامل التي تحدد أجندة حكومات حزب العدالة والتنمية في الاتحاد الأوروبي

يمكن تلخيص العوامل التي تحدد نهج حكومات حزب العدالة والتنمية تجاه الاتحاد الأوروبي على النحو الآتي: وصف حزب العدالة والتنمية عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بأنها «أهم مشروع تحديث بعد إعلان جمهوريتنا»[4]. بالإضافة إلى ذلك عدّ وصول تركيا إلى معايير الاتحاد الأوروبي هدفًا رئيسًا، ووُصفت عملية الانضمام بأنها «مشروع تحديث لبلدنا وإرساء الديمقراطية فيه» وكان الهدف منها زيادة إيمان المواطنين الأتراك بأن هذه العملية سترفع من مستويات معيشتهم في كل مجال ودعمهم للإصلاحات[5].

ينظر حزب العدالة والتنمية إلى عملية عضوية الاتحاد الأوروبي على أنها جزء مهم من «مشروع التغريب والتحديث التركي»، وكانت العلاقة بينهما أداة تعزيز وتسريع في عمليات التحول السياسي و«الدمقرطة» في تركيا[6]. في الوقت نفسه، أراد حزب العدالة والتنمية تعزيز شرعية موقعه في النظام السياسي في تركيا وإسباغها عليه من خلال دعم عضوية الاتحاد الأوروبي.[7]

وقد صرّح الرئيس أردوغان أنه يجب أن تكون تركيا في كتلة الاتحاد الأوروبي من أجل ازدهارها واستقرارها، وقال: «سيكون للاتحاد الأوروبي دور أساسي في استقرار تركيا المستمر، بالإضافة إلى العديد من الإسهامات الأخرى»[8]. وقال عمر تشيليك، الذي شغل سابقًا منصب وزير شؤون الاتحاد الأوروبي وما يزال هو المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية: «... نحن لا ندفع باتجاه عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هذه، فيما يتعلق بالانتماء إلى قارة، بل على العكس من ذلك، إذ تستند عملية انضمامنا إلى القيم التي اتفقت عليها الإنسانية. نريد أن تُظهر هذه القيم إرادتنا الموجهة، وأن تجعل بلدنا يدور حول نظام القيم هذا». وذكر أن العضوية في الاتحاد الأوروبي مهمة لتنمية البلاد وتحقيق بعض القيم العالمية[9]. لهذا السبب، يُنظر إلى عملية العضوية في الاتحاد الأوروبي على أنها سياسة دولة لا سياسة حزب العدالة والتنمية.[10]

> **تمثل عضوية الاتحاد الأوروبي ذروة أهداف تركيا في التغريب والتحديث منذ الإمبراطورية العثمانية وهدفها المتمثل في الوصول إلى مستوى الحضارات المعاصرة**

تمثل عضوية الاتحاد الأوروبي ذروة أهداف تركيا في التغريب والتحديث منذ الإمبراطورية العثمانية، بعبارة أخرى، هدفها المتمثل في «الوصول إلى مستوى الحضارات المعاصرة». وكان السبب الآخر الذي دفع حزب العدالة والتنمية إلى السعي للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي هو حقيقة أن عملية العضوية في الاتحاد الأوروبي والمكتسبات ستساعد الحكومة المنتخبة على محاربة بعض مراكز الوصاية داخل الدولة.

واجه حزب العدالة والتنمية، خاصة في السنوات الأولى من حكمه، مقاومة البيروقراطية العسكرية والمدنية والقضاء. وساعدت عملية التنسيق مع تشريعات الاتحاد الأوروبي في مكافحة هياكل الوصاية هذه وفي القضاء على المقاومة البيروقراطية. وكان إسباغ الديمقراطية والطابع المؤسسي على مبادئ سيادة القانون من أولويات حزب العدالة والتنمية في ولايته الأولى.

كانت هذه الأولويات تتماشى مع عملية العضوية في الاتحاد الأوروبي ومبادئها. لهذا السبب، أصبح إحراز تقدم فيما يتعلق بالتنسيق مع مكتسبات الاتحاد الأوروبي والمفاوضات قضية ذات أولوية بالنسبة لحزب العدالة والتنمية. بذل حزب العدالة والتنمية جهدًا لإجراء إصلاحات وتحولات بيروقراطية في العديد من المجالات في إطار مكتسبات الاتحاد الأوروبي.

لم تكن مصادفة أن اكتسبت عملية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي زخمًا في السنوات الأولى لحكومة حزب العدالة والتنمية حيث تداخلت الأهداف والبرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية والأولويات الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي في هذه الفترة مما سمح بإحراز تقدم.

ومع ذلك، فإن العملية التي تداخلت فيها الأولويات الإستراتيجية وجداول الأعمال لم تدم طويلًا، وقد كانت وراء نقاط التحول المهمة هذه في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا- علاقة قائمة على عقود وجهود متبادلة. عُرِف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على أنه الفترة التي جرى فيها إحراز أسرع تَقدم في هذه العلاقة.

وقد كان الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية التي شهدتها تركيا خلال حكومات حزب العدالة والتنمية، والاستقرار الاقتصادي وشهية التوسع في أوروبا حتى الأزمة المالية العالمية عام 2008 عوامل مهمة دعمت التسريع الإيجابي للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

فترة حزب العدالة والتنمية ومنظور عضوية الاتحاد الأوروبي

كانت مقاربات حكومات حزب العدالة والتنمية، التي وصلت إلى السلطة في نوفمبر 2002، تجاه الاتحاد الأوروبي داعمة. وعندما يجري فحص الأجزاء المتعلقة بالاتحاد الأوروبي من البيان الانتخابي لانتخابات نوفمبر 2002، عندما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة، يتبين أن الحزب كانت لديه مقاربة داعمة للاتحاد الأوروبي. في ذلك الوقت، كان هناك نهج يعدّ عملية عضوية الاتحاد الأوروبي نتيجة طبيعية لتحديث تركيا. علاوة على ذلك، جرى وضعه هدفًا ذا أولوية للتطور الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في تركيا. وقد أكد كبار مسؤولي الحزب حتى الآن خطاب الالتزام بهذا الهدف الإستراتيجي.[11]

كانت أبرز الخطوات التي اتخذتها حكومات حزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي هي الخطوات التي اتخذتها لتغيير دستور 82 الاستبدادي والقوانين والممارسات البيروقراطية التي جرى تشكيلها حول هذا القانون.[12] وقد جرى اتخاذ هذه الخطوات من خلال مواجهة الوصاية العسكرية والبيروقراطية إلى حد ما. بدون هذه الخطوات، لم يكن من الممكن تشكيل إطار مشترك للحوار والتفاوض في العلاقات السياسية بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

لا يزال عدم القدرة على الاتفاق على دستور أكثر انسجامًا وحداثة مع الاتحاد الأوروبي يمثل أحد أوجه القصور المهمة في السياسة التركية. على الرغم من أن هذه

القضية لها معنى يتجاوز العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، إلا أن الاتحاد الأوروبي يتابعها أيضًا عن كثب. وقد كانت رؤية عضوية الاتحاد الأوروبي ديناميكية مهمة تضيف زخمًا للدراسات الدستورية وأطر الإصلاح القانوني في تركيا.[13]

عندما وقّعت تركيا على الوثيقة الإطارية للمشاركة في المفاوضات في 3 أكتوبر 2005، اتفقت مع الاتحاد الأوروبي على تنفيذ ثلاث قضايا رئيسة حيث كان تنفيذ معايير كوبنهاغن السياسية ملزمًا دون استثناء، لاعتماد مكتسبات الاتحاد الأوروبي وتنفيذها، وتعزيز حوار المجتمع المدني، وتنفيذ إستراتيجية الاتصال للاتحاد الأوروبي ضمن هذه الأطر هي المعايير الرئيسة التي ستؤطّر العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.[14]

مع تنفيذ معايير كوبنهاغن السياسية، جرى التخطيط لتحقيق الانسجام في القيم السياسية. وكان من شأن اعتماد تشريعات الاتحاد الأوروبي شديدة التفصيل والتعقيد وتنفيذها أن يمكّن من مواءمة الآليات البيروقراطية وتنسيقها. ومن خلال وثيقة حوار المجتمع المدني والتواصل، كان من المتوقع أن تتعرف الشرائح الاجتماعية والطبقات الاجتماعية المختلفة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على بعضها بعضًا مع نظرائها الأتراك وتمكين توسيع مجالات التعاون على المدى المتوسط والطويل من خلال إقامة

اتصالات صحية. وهدفت هذه التفاعلات المتعددة الأبعاد إلى إحداث تأثير خارج السياسة وخارج الأطر الفنية.

وكانت اللوائح القانونية التي وضعتها تركيا في إطار معايير كوبنهاغن السياسية خلال الحكومات 58 (2002–2003)، والحكومة 59 (2003–2007)، والحكومة 60 (2007–2011)، والحكومة 61 (2011–2014) هي كما يأتي:

- توسيع نطاق حرية تكوين الجمعيات.
- صعوبة إغلاق الأحزاب السياسية.
- لوائح مؤسسات المجتمع.
- إنشاء لجنة التنسيق التابعة للاتحاد الأوروبي في البرلمان.
- الإلغاء التام لعقوبة الإعدام من الدستور.
- إغلاق محاكم أمن الدولة.
- بدء البث التلفزيوني بلغات ولهجات مختلفة.
- مواءمة مجلس الأمن القومي مع دوره بوصفه هيئة استشارية.
- تعيين مدنيين في الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي.
- عدم التسامح مطلقًا مع التعذيب.
- تدقيق ممتلكات الدولة التي تحتفظ بها القوات المسلحة التركية من قبل ديوان المحاسبة وفقًا للمبادئ السرية.
- سن قانون الجنح في 30 آذار/ مارس 2005 من أجل ضمان أن يعيش الشعب التركي حياة أكثر سلامًا وأمانًا، ولضمان النظام الاجتماعي، مثل الأخلاق العامة والبيئة والصحة.
- سنّ قانون الحق في الحصول على المعلومات بما يتوافق مع مبادئ المساواة والحياد والانفتاح، وهي متطلبات إدارة ديمقراطية وشفافة، حتى يتمكن الأفراد من استخدام حقهم في الحصول على المعلومات والإصلاحات السياسية.[15]
- ويمكن سرد عناوين مواد القانون المعدلة بواسطة حزم قانون التنسيق في الاتحاد الأوروبي بإيجاز على النحو الآتي:

- تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: إعادة المحاكمة.

- الحقوق المدنية والسياسية: الحق في الاجتماعات والتظاهرات السلمية.

- حرية تكوين الجمعيات، والنقابات، والأحزاب السياسية، وحرية الفكر والتعبير، وحرية العبادة والدين، ومحاربة التعذيب، والحريات الشخصية والأمن، والحق في الحياة.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: حقوق الطفل، الحقوق الثقافية.

- العلاقات المدنية العسكرية والوظيفة التنفيذية.[16]

وبالنظر إلى أبعاده السياسية والاقتصادية والبيروقراطية والاجتماعية معًا، فإن مثل هذا الإطار الشامل للمواءمة لا يمكن أن يكون ممكنًا إلا بإرادة سياسية حازمة ومتسقة ودعم شعبي قوي.

في الفترة الأولى لحكومة حزب العدالة والتنمية، كانت هناك إرادة سياسية قوية لمفاوضات عضوية الاتحاد الأوروبي، وقد حظيت هذه الإرادة بدعم الجمهور بشدة.[17] كانت أقسام كبيرة من الحكومة والمعارضة تقدم دعمًا مكثفًا لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. ويظهر هذا الدعم صعودًا وهبوطًا بالتوازي مع التغييرات في موقف الاتحاد الأوروبي والفاعلين السياسيين في الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا.

تباطؤ ديناميكية عضوية الاتحاد الأوروبي

لم تستطع الخطوات نحو العضوية، التي تقدمت في الفترة الأولى لحكومات حزب العدالة والتنمية، أن تستمر بالحماس والتحفيز نفسهما. وأدت الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بعد عام 2006 واستغلال السياسيين الأوروبيين للجدل حول عضوية تركيا[18] إلى إبطاء عملية التفاوض مع تركيا، بل وتسببت في توقفها في العديد من الموضوعات حيث جعلت التقلبات الاقتصادية في أوروبا قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008 والعواقب السياسية لهذه التقلبات– أوروبا أكثر انطوائية وغير جاذبة للتوسع.

بدأ ملف الزعامة السياسية الجديد الذي ظهر في أوروبا في رسم صورة أكثر بعدًا مع القيم الليبرالية للاتحاد الأوروبي. وبدأت الشعبوية اليمينية واليسارية في اكتساب المزيد من الأرض على الساحة السياسية في أوروبا.[19] وواجهت رؤية توسيع الاتحاد في إطار قيم معينة– عقبات سياسية. كانت النتيجة غير المتوقعة لهذه العملية هي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي حرم تركيا من داعم مهمّ في الاتحاد.

تسببت تفضيلات تركيا في السياسة الخارجية والداخلية بعد عام 2010 في اتساع الفجوة مع الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر. وتوقفت مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، التي بدأت في الركود في فترة ما بعد عام 2008. وفي عام 2016 أدت التغييرات الهيكلية في السياق العالمي والاستجابات المختلفة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتركيا إلى إبعاد الاتحاد الأوروبي وتركيا عن بعضهما بعضًا.

بدأت الديناميكية الإيجابية في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي التي جرى التقاطها في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وبخاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، في الانعكاس مع الأزمة المالية العالمية عام 2008 والثورات العربية التي بدأت في أواخر عام 2010.

وأدت هذه الانقطاعات الهيكلية والتطورات ذات الصلة إلى تحول في أولويات كل من الاتحاد الأوروبي وتركيا. بدأت تركيا التي لم تستطع العثور على ما تبحث عنه فيما يتعلق بعضوية الاتحاد الأوروبي واعتقدت أنها عوملت بشكل غير عادل- عمليات بحث جديدة في السياسة الخارجية، مثل التقارب مع روسيا، والجهود المبذولة لتطبيع العلاقات مع دول الشرق الأوسط، والتوسعات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية التي كانت مجالات التوسع الجديدة، والتي جرى تبنيها نتيجة لعمليات البحث التركية الجديدة.

تراجعت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بعد عام 2008. وبعد عام 2010 بدأت في التحرك نحو الأسفل. في الفترة بين 2012-2016، عندما تعرضت تركيا لتهديدات إرهابية على أساس سوريا ومنظمة غولن الإرهابية وصلت العلاقات إلى نقطة التجمد إلى حد كبير. بعد محاولة الانقلاب في 15 يوليو 2016، وفي أثناء حالة الطوارئ، اهتزت العلاقات بطريقة يصعب التعافي منها.

وشهدت العلاقات التي دخلت مسارًا إيجابيًّا مع توافق 18 مارس -2016 تغييرًا هيكليًّا بعد 15 يوليو حيث جرى تجميد مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي فعليًّا منذ عام 2016.[20] ويمكن التعبير عن هذه الفترة الجديدة بعد عام 2016 على أنها فترة البحث عن اتجاه مليء بالشكوك في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وعُدَّت هذه السنوات الضائعة في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وحدث العديد من التطورات التي أثرت سلبًا في العلاقات، لكن كل هذه التطورات أقل أهمية من القضايا التي تتطلب التعاون بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

العوامل الفنية المعوِّقة لتطور العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي

نظرًا لأن تركيا دولة مرشحة، فقد جرى تشكيل عملية العضوية مع الاتحاد الأوروبي وعلاقاته في هذا الإطار حول مبدأ الشروط، كما هو الحال في البلدان المرشحة الأخرى.[21] يعد الامتثال لمعايير كوبنهاغن السياسية أكثر القضايا حساسية بالنسبة للاتحاد في سياق المشروطية. فالديمقراطية والشفافية والأداء المؤسسي وسيادة القانون الخاضعة للمساءلة والمجتمع المدني وحرية الصحافة من بين القيم المشتركة للاتحاد الأوروبي التي يجري تأكيدها بشكل صارم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن البنية التحتية للإنتاج لاقتصاد السوق الحر، ومواءمة اللوائح المصرفية والتجارية هي العوامل التي تجعل الاندماج العملي في الاتحاد ممكنًا. تطورت عملية ترشيح تركيا مع خطوات التنسيق التي اتخذتها بشأن القضايا المذكورة آنفًا. وهذا الوضع لا يقتصر على تركيا، فحتى الدول التي دخلت عملية مفاوضات الاتحاد الأوروبي، بل واختتمت المفاوضات وأصبحت أعضاء في الاتحاد- تدير علاقاتها مع بروكسل في العديد من القضايا في إطار مبدأ المشروطية.

وتجري مراجعة قابلية تشغيل هذه الشروط بشكل دوري مع وجود تقارير ممارسة خاصة بتركيا تشمل محاولة إدخال شروط جديدة ومعايير تقييدية خاصة بتركيا في أثناء استمرار المفاوضات.[22]

واجهت تركيا العديد من المواقف الاستثنائية التي لم يواجهها أعضاؤها السابقون. كان إدراج مفاهيم مثل الانفتاح والقدرة الاستيعابية والاستثناءات الطويلة والقيود الدائمة في الوثيقة المعدة لتركيا نذيرًا لمعايير مزدوجة قد تواجهها تركيا. على الرغم من هذه المفاهيم والممارسات الاستثنائية، لم تكن تركيا متشائمة بشأن مغامرتها في الاتحاد الأوروبي.

أدّى توقيع وثيقة إطار المفاوضات والبدء الفعلي لمفاوضات عضوية تركيا إلى زيادة اهتمام حكومة حزب العدالة والتنمية والمجتمع التركي بالاتحاد الأوروبي ودعمهم للعضوية على أعلى مستوى. في السنوات الأولى لحكومة حزب العدالة والتنمية، بدأت رياح الاتحاد الأوروبي تهب على تركيا.[23]

تقليديًّا إلى جانب قاعدة مؤيدي الاتحاد الأوروبي في تركيا، كانت قاعدة حزب العدالة والتنمية الإسلامية المحافظة أيضًا تدعم عملية الحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي، ولا تزال شرائح مهمة من المجتمع تحافظ على هذا الدعم .[24]

في الوقت الذي كان فيه دعم عضوية الاتحاد الأوروبي في تركيا مكثفًا للغاية، كان هناك تطوران مهمّان للغاية أوقفا هذا الزخم وأديا إلى تراجع العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي؛ أولهما وقبل أي شيء آخر، وصول الحكومات اليمينية إلى السلطة في ألمانيا وفرنسا، وهما الدولتان المؤسستان للاتحاد الأوروبي. وأصبحت أنجيلا ميركل، زعيمة الحزب الديمقراطي المسيحي، المستشارة الفيدرالية لألمانيا في الانتخابات البرلمانية في 22 نوفمبر 2005، وسلطت سياسة ميركل الضوء على نهج يرى تركيا خارج الاتحاد الأوروبي، ووعد بوقف مفاوضات الانضمام مع تركيا. وعلى الرغم من أنها خففت من مقاربتها لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي طالما بقيت على الساحة السياسية، إلا أنها لم تغير نهجها لمصلحة إبقاء تركيا خارج الاتحاد بصيغة الشراكة المميزة. قالت ميركل في الوقت الذي كانت فيه زعيمة حزب المعارضة الرئيس في فبراير 2004: إنها لم تدعم عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي في أثناء زيارتها لأنقرة، لكنها اقترحت بدلًا من ذلك خيار الشراكة المميزة.[25]

على الرغم من أنها عانت توترات دورية مع تركيا خلال فترة عملها مستشارة، إلا أنها حاولت الحفاظ على موقف متوازن وحكيم في علاقاتها.[26] امتنعت ميركل بإصرار عن اتخاذ خطوات من شأنها إحياء مفاوضات انضمام تركيا. وخلال فترة رئاسة ميركل التي استمرت قرابة 16 عامًا مستشارة، كانت هناك أيضًا فترات بناءة في مقاربتها لتركيا.

بعد الإعلان الأوروبي الصادر في 18 مارس 2016 كانت هناك قفزات إيجابية في العلاقات. ومع ذلك ، لم تؤد هذه التغييرات إلى فتح فصول مفاوضات عضوية الاتحاد الأوروبي.[27]

من جانب الاتحاد الأوروبي، هناك تطور آخر أدى إلى توقف مفاوضات عضوية تركيا، وهو أن نيكولا ساركوزي أصبح رئيسًا للجمهورية الفرنسية في انتخابات 16 مايو 2007. وقد برز موقف ساركوزي وخطابه المعاديان للإسلام بشكل عام، وبخاصة الموقف والخطاب المناهضان لتركيا، على أنهما نهج أكثر عدائية من نهج ميركل. في خطاباته السياسية، ذكر ساركوزي مرارًا أن تركيا لا تتناسب مع أوروبا، وأنّ فرنسا تعارض عضوية تركيا.[28]

لم يقترح ساركوزي عضوية الاتحاد الأوروبي على تركيا، بل اقترح فكرته الخاصة عن الاتحاد المتوسطي.[29] وحاول ساركوزي عرض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي على أسس جغرافية (بدعوى أن تركيا ليست جغرافية في أوروبا)،[30] لكن الحقيقة أن في موقفه معارضة أيديولوجية. ويعبر الرئيس الفرنسي الحالي، إيمانويل ماكرون، عن معارضته لتركيا من خلال القيم. ويجب تأكيد أن هناك معارضة أيديولوجية وراء مقاربات الزعيمين.[31]

نشر الزعيمان ميركل وساركوزي نهجهما المناهض لتركيا، وهو نهج طوراه في سياق مصالحهما السياسية الضيقة، في جميع أنحاء الاتحاد. وأصبح خطاب معارضة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي خطابًا تستخدمه الأحزاب الشعبوية اليمينية في العديد من الدول الأوروبية.[32] حتى في أثناء عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كانت إمكانية عضوية تركيا في الاتحاد موضوع نقاش واستغلها خصوم الاتحاد الأوروبي في بريطانيا.[33]

في قمة بروكسل التي انعقدت في الفترة من 16 إلى 17 ديسمبر 2004، جرى التأكيد بشكل خاص أن نتيجة مفاوضات انضمام تركيا كانت مفتوحة، وتُركت مفتوحة؛ ومن ذلك الاستثناءات والضمانات الدائمة في النص. إن حقيقة الإشارة إلى أنه ينبغي أن تحل

تركيا مشكلاتها الحدودية مع جيرانها من خلال إحالتها إلى محكمة العدل الدولية عند الضرورة وإن فترات انتقالية طويلة مدرجة في النص- انعكاس لجهود تركيا المحددة لضبط النفس.

إن هذه الشروط الخاصة، التي لم يجر تقديمها للبلدان المرشحة الأخرى والبلدان التي كانت أعضاء في الاتحاد من قبل، جرى تصميمها بوصفها آليات مكابح يمكن استخدامها عند الضرورة لتركيا. في أثناء اتخاذ جميع هذه القرارات، أرادت بعض الدول الأعضاء وضع تعليق توضيحي على عضوية تركيا.

إن عملية ترشيح تركيا ومفاوضات العضوية، وحقيقة أن العديد من الدول، وبخاصة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا والنمسا، كانت تُناقش الملف على أنه مادة سياسية داخلية- كانتا عاملًا مهمًّا في إعاقة العلاقات بين تركيا والاتحاد. في هذه المناقشات، جرى استخدام لهجة هجومية ولغة سياسية ضد الجمهور التركي والقيادة السياسية والمواطنين من أصل تركي في أوروبا.

وكانت كل هذه المقاربات والتحركات التقييدية لتأكيد أن عملية عضوية تركيا مفتوحة النهاية من العوامل التي حدت من دوافع تركيا في عملية العضوية. وقد اشتكت حكومات حزب العدالة والتنمية والعديد من الحكومات السابقة في تركيا من المعايير المزدوجة من جانب الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع عملية عضوية تركيا فيه.

تُعَدّ ردود الفعل القاسية ضد كل هذه التدخلات، أحيانًا من حكومات حزب العدالة والتنمية وأحيانًا من القادة الأوروبيين وكبار المسؤولين التنفيذيين في مؤسسات الاتحاد الأوروبي- عاملًا آخر يوتر العلاقات.

أدى العمل المتزامن للعقبات السياسية والبيروقراطية إلى توقف عملية عضوية تركيا. من ناحية أخرى، دفعت تفضيلاتُ تركيا السياسية التي تعطي الأولوية لمكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية، ولاسيما في الفترة المضطربة التي أعقبت محاولة الانقلاب في 15 يوليو -2016 الإصلاحَ وجهودَ الاتحاد الأوروبي للمواءمة إلى الخلف. كما أدى الاختلاف في أجندات الاتحاد الأوروبي وتركيا إلى إضعاف الدافع لتقوية العلاقات. ومن أجل اكتساب زخم جديد في عملية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بعد هذه النقطة، هناك حاجة إلى تقييم جديد في الرؤية الإستراتيجية المتوسطة والطويلة الأجل لهذه العملية.

حاجز قبرص واليونان

كان التطور الآخر الذي يعوِّق مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أن الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص أصبحت عضوًا في الاتحاد، على الرغم من أنها رفضت خطة

كوفي عنان.[34] ومن دون حل مشكلة قبرص، جرى ضمان عملية عضوية الإدارة القبرصية اليونانية في الاتحاد. لم يعترض الجانب اليوناني على حصول تركيا على وضع الدولة المرشحة في المقابل، لكن حقيقة أن الإدارة القبرصية اليونانية أصبحت عضوًا في الاتحاد تسببت في توقف عملية المفاوضات التركية.[35]

أدت حقيقة أن عضوية الإدارة القبرصية اليونانية، التي لا تعترف بها تركيا رسميًّا، في الاتحاد- إلى تجميد مفاوضات عضوية تركيا بشأن العديد من القضايا.[36]

وقد وجد الباحث حسين إيشيكال، الذي أجرى تقييمًا أكاديميًّا حول هذا الموضوع- أن قبول قبرص اليونانية في الاتحاد الأوروبي يتعارض مع الاتفاقيات الدولية وسيادة القانون التي قبلتها الدول الأوروبية في عالم ما بعد ويستفاليا.[37] بعد أن أصبحت الإدارة القبرصية اليونانية عضوًا في الاتحاد الأوروبي، أصبح الاتحاد الأوروبي طرفًا في مشكلة قبرص إلى جانب اليونان والإدارة القبرصية اليونانية، وعكسا من جانب واحد تكلفة الأزمة وضغوطها على تركيا.

ونظرًا لأن تركيا لا تعترف بالإدارة القبرصية اليونانية وتُطوّر منظورًا حول إطار المفاوضات المتكامل للاتحاد الأوروبي- فقد توقفت مفاوضات الانضمام مع أعضائها. إن عضوية الإدارة القبرصية اليونانية في الاتحاد والعقبات البيروقراطية ضد تركيا بحجة الإدارة القبرصية اليونانية- قد أبعدتا العلاقات بشكل غير مباشر عن منظور العضوية.

وفي اليونان، على وجه الخصوص، كانت حكومة كيرياكوس ميتشوتاكيس تحاول تحويل المشكلات بينها وبين تركيا إلى صراع بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. يمكن القول: إن إدارة ميتشوتاكيس كانت ناجحة في هذا الصدد.[38] ولا يمكن القول: إن هذا الوضع يخدم أي شيء سوى تسميم العلاقات التركية اليونانية، وعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، ومنع الطرفين من اتخاذ خطوات مشتركة.

تعليق مفاوضات الاتحاد الأوروبي وعمليات البحث الإستراتيجية البديلة لتركيا

كانت المواقف المعادية لتركيا من القادة السياسيين لألمانيا وفرنسا، الشريكين الرئيسين للاتحاد، بعد عام -2006 مثبطة لتركيا. وبعد أن واجهت مشكلات مع الجهات الفاعلة الأوروبية ووصول مفاوضات العضوية إلى طريق مسدود، تحولت تركيا إلى مجالات جديدة للتوسع في سياستها الخارجية في هذه الفترة.

حولت تركيا أولويات سياستها الخارجية إلى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وشرق آسيا. وقد حدث توسع تركيا في إفريقيا، وإعادة الانفتاح على آسيا، والتوسع في أمريكا اللاتينية، وتعميق علاقاتها مع روسيا على المستوى الإستراتيجي، بعد سياسة استبعاد تركيا من الاتحاد الأوروبي.

أدت سياسة استبعاد تركيا من الاتحاد الأوروبي إلى زيادة جهود التعاون الإستراتيجي لتركيا تجاه الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى. بعد عام 2012، بدأ الاستقلال الذاتي الإستراتيجي في الظهور في التوجه الجيوسياسي لتركيا.[39] وعلى وجه الخصوص، يؤكد مؤيدو نهج السياسة الخارجية الغربي أن سعي تركيا إلى الاستقلال الإستراتيجي سيلقي بظلاله على علاقاتها مع الغرب والاتحاد الأوروبي.[40] بينما تبنت تركيا نهجًا متعدد الأوجه في السياسة الخارجية، كانت هناك فترة من الركود والتراجع في علاقاتها مع الغرب.[41]

وفي السياسة الداخلية، كانت هناك بعض الممارسات التي تتعارض مع معايير كوبنهاغن السياسية. على وجه الخصوص كان يُنظَر إلى الممارسات التي دخلت حيز التنفيذ بعد محاولة الانقلاب غير الناجحة التي قامت بها منظمة غولن في 15 يوليو 2016 وحالة الطوارئ- بشكل سلبي في الغرب .

وتعرضت ممارسات تركيا في الحرب ضد الإرهاب لانتقادات،[42] وكذلك الممارسات المتعلقة بحرية الصحافة والمجتمع المدني، وانتُقدت تركيا في نصوص الاتحاد الأوروبي. وبعد هذه الفترة، دخل موقف الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا أيضًا في مسار أكثر سلبية. وفي الوقت الحالي، فإن عنق الزجاجة في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي هو نتيجة كل هذه المكونات السلبية.

وبعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، اضطر الاتحاد الأوروبي إلى إبطاء خطوات التوسع. وعلى وجه الخصوص، أدت الاختلافات الاقتصادية بين دول جنوب أوروبا والبلدان التي أصبحت أعضاء بعد 1 مايو 2004 (جمهورية التشيك، إستونيا، ليتوانيا، لاتفيا، المجر، مالطا، بولندا، جنوب قبرص، سلوفينيا، سلوفاكيا) من جهة، وبين دول الشمال الغنية من جهة أخرى- إلى نهج جديد بخصوص توسيع الاتحاد.[43]

وبالمثل، انتشرت مناهضة الهجرة وكراهية الأجانب، وبخاصة الإسلاموفوبيا، بسرعة في أوروبا خلال هذه الفترة.[44] لهذا السبب، بدأت قضية عضوية تركيا في الاتحاد، التي يشكل المسلمون معظم سكانها، معالجة على مستوى ثقافي مختلف. وأثارت الدوائر المعادية للإسلام في أوروبا مشكلة عضوية تركيا.

وفي هذه الفترة التي تطور فيها الاتحاد الأوروبي إلى مسار أكثر توجهًا نحو الأمن من الناحية الإستراتيجية وتقلبًا اقتصاديًا- تحول أيضًا نهج الاتحاد تجاه تركيا بشكل سلبي.

في هذه الفترة التي تراجعت فيها العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، طورت تركيا مجالات جديدة للتعاون مع جهات فاعلة مختلفة. وقد برزت التجارة والسياحة والتعاون العسكري والعلاقات الدبلوماسية متعددة الأبعاد على أنها المجالات الرئيسة لجهود التنويع هذه.

محاولة إيجاد حل مؤقت في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي

اختار الاتحاد الأوروبي خيار التراجع التدريجي عن منظور عضوية تركيا. فيما يتعلق بتركيا، علينا أن نحدد أن هذه العلاقة، التي تطورت من حالة دولة مرشحة إلى دولة مجاورة، في حالة تحول إلى فئة الجيران الأبعد عن الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالعلاقات مع الجيران.

وكان للانحدار في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي تأثير محبط في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي. في التخفيف من هذا الدافع، تكون آثار عدم القدرة على التعامل مع العلاقات على مستوى واقعي- كبيرة.

هناك تفاهم في أوروبا يحاول إعادة تأطير العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بطريقة ستكون مقيدة بتحديث الاتحاد الجمركي واتفاقية الهجرة في 18 مارس 2016. يحاول هذا الفهم تقديم نفسه بديلًا أكثر إيجابية للتفاهم الذي يستبعد تركيا تمامًا من منظور العضوية. وفي هذا الصدد، نرى أن الاتحاد الأوروبي يبذل جهودًا لتعميق التعاون والتنسيق والحوار البناء مع تركيا في مجال التحول الأخضر.[45]

يحاول هذا الرأي رسم إطار لنوع جديد من العلاقات بطريقة تستبعد تركيا من قنوات صنع القرار بشأن القضايا الإستراتيجية، وتستبعد منظور العضوية. وتجري معالجة هذا الرأي من قبل الجهات الفاعلة الأوروبية في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والأكاديمية والمجتمع المدني، وتجري محاولة خفض توقعات تركيا.

يهدف بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا المعروف باسم «اتفاقية الهجرة» في 18 مارس 2016، إلى إحياء العلاقات مع تركيا في ظل ظروف معينة. وفي هذا الصدد، تضمن الإعلان وعودًا، مثل تنشيط منظور العضوية في الاتحاد من أجل تركيا، وتوفير تحرير التأشيرات، وتحديث الاتحاد الجمركي، وزيادة التنسيق مع تركيا بشأن السياسة الخارجية وقضايا الأمن، والحفاظ على حوار رفيع المستوى مع تركيا.[46]

كما تضمنت هذه الحزمة زيادة التنسيق مع تركيا في السياسة الخارجية وقضايا الأمن والحفاظ على الحوار مع تركيا على مستوى القادة.[47] في مقابل الخطوات الإيجابية المذكورة آنفًا، توقع الجانب الأوروبي مزيدًا من التعاون الشامل من تركيا في مجال الهجرة، وعملًا منسقًا عند نقطة إعادة قبول المهاجرين.

بالرغم من أن تركيا أوفت بمسؤولياتها إلى حد كبير، وبخاصة فيما يتعلق بالمهاجرين، إلا أن وعود بروكسل لم يتم الوفاء بها. كانت إعادة قبول المهاجرين قرارًا لا يمكن تنفيذه منذ البداية. بفضل الاتفاق الذي جرى التوصل إليه مع تركيا، أبطأ الاتحاد الأوروبي موجة الهجرة غير النظامية إلى حد كبير ووضع إجراءاته موضع التنفيذ على أساس الحدود التركية اليونانية على مدار الوقت.

ودعم الاتحاد الأوروبي بشكل غير مباشر مشروع بناء جدار على الحدود اليونانية. مع إدخال آلية فرونتكس، التي جرى من خلالها تقييد عبور المهاجرين غير الشرعيين، وبخاصة من أصل سوري، إلى أوروبا بشكل كبير. ويُنظَر إلى صمت الاتحاد الأوروبي بشأن عمليات الصد غير القانونية لليونان وإغراق القوارب التي تقل اللاجئين في بحر إيجه على أنه دعم غير مباشر من بروكسل لليونان على الجانب التركي.

وقد جرى تجميد مفاوضات عضوية تركيا والاتحاد الأوروبي فعليًّا في عام 2016 على أساس الخطوات التي اتخذتها تركيا بعد محاولة الانقلاب في 15 يوليو 2016.[48]

لا يقبل صانعو القرار في تركيا أن تحل مثل هذه العلاقة محل منظور العضوية، والذي يمكن تعريفه على أنه أولوية إستراتيجية لتركيا. وهذا الوضع يحد من نطاق العلاقات والتعاون بين تركيا والاتحاد الأوروبي في العديد من المجالات، ولاسيّما السياسة الخارجية والأمن. ويحتفظ جانب الاتحاد الأوروبي بأجواء سلبية تجاه تركيا من خلال وضع شروط جديدة ونشر تقارير متحيزة في كل مرة.

في النهاية، لا يوجد خيار يَعِدُ تركيا بالعضوية في الاتحاد ويرضيها. ومع ذلك، فإن تحديث الاتحاد الجمركي وتحرير التأشيرات وزيادة التنسيق والاتصالات رفيعة المستوى قد تكون خطوات تضيف ديناميكية جديدة إلى عملية العضوية.

نهج حزب العدالة والتنمية المتغير لعضوية الاتحاد الأوروبي

حظيت الخطوات التي اتخذتها تركيا في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بدعم شرائح كبيرة من المجتمع، وفي طليعة هذه القطاعات جزء كبير من الناخبين في حزب العدالة والتنمية. على الرغم من الصعود والهبوط مع الاتحاد الأوروبي في العام العشرين من حكم حزب العدالة والتنمية، فمن الواضح أن دعم العضوية لا يزال حاضرًا على مستوى عالٍ.[49] وقد سار نهج حزب العدالة والتنمية تجاه عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع آراء المجتمع التركي حول هذا الموضوع. وعلى الرغم من أن حماس الحكومة ودوافعها في الفترات الأولى لعضوية الاتحاد الأوروبي ليست موضع تساؤل، إلا أن النهج الداعم بشأن هذه القضية لا يزال مستمرًّا.

على عكس الفترات الأولى، ضعف إلى حد كبير الاعتقاد بأن النظام القانوني التركي والأداء الديمقراطي والتطور المؤسسي والتنمية الاقتصادية والاستقرار في تركيا- سيتشكل من خلال عملية العضوية في الاتحاد الأوروبي. على الرغم من ذلك، يبقى الرأي القائل بأن عضوية الاتحاد الأوروبي ستقدم إسهامات إيجابية لإحراز تقدم في هذه المجالات. وقد اكتسبت تركيا الثقة بالنفس لأخذ مسافة بإرادتها والتخطيط في المجالات المذكورة آنفًا.

ستكون القضية الرئيسة التي ستضيف الاتجاه وتوفر زخمًا ملموسًا للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي هي أن ينظر الطرفان إلى هذه العلاقة بوصفها أولوية إستراتيجية مرة أخرى مع تلبية متطلبات هذا النهج. في هذه المرحلة، فإن الطرف الذي يجب أن

يتخذ الخطوة الأولى هو الاتحاد الأوروبي، فهو الذي أغلق باب مفاوضات العضوية أمام تركيا لأسباب مختلفة.

ويحتاج الاتحاد الأوروبي إلى مراجعة هذا النهج، حيث إن أهم قضية يُتوقَّع أن تتخذها تركيا خطوة إلى الأمام ستكون إزالة بعض علامات الاستفهام حول سيادة القانون من خلال إنهاء الممارسات التي تتعارض مع معايير كوبنهاغن السياسية. وهنا فإن نمو الاختلاف بين توقعات الطرفين من بعضهما بعضًا هو أحد الديناميكيات الرئيسة التي تؤدي إلى تآكل العلاقات.

تواجه حكومات حزب العدالة والتنمية في بعض الأحيان فترات مد وجزر بين النهج الإستراتيجي والبراغماتية. بغض النظر عن دوافعه ومبرراته، فإن النهج الذي يحاول تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي هو النهج المهيمن على الجانب التركي. جرى التعبير عن هذا النهج أيضًا من قبل مختلف الجهات الفاعلة في حكومات حزب العدالة والتنمية من قبل.[50]

ومن ناحية أخرى، لم تصبح مناهضة الاتحاد الأوروبي أداة يستخدمها حزب العدالة والتنمية خطابًا. في هذه المرحلة، قوبل تدخل بعض الدول الغربية في سير القضاء في تركيا في سياق قضية عثمان كافالا بالنقد وقوبل بردّ قوي من الحكومة.[51] ومع ذلك، لم يجرِ تفعيل هذه الانتقادات لإطلاق موجة معادية للاتحاد الأوروبي أو معادية للغرب. بعد أن تراجعت الدول المعنية خطوة إلى الوراء،[52] سرعان ما عادت العلاقات إلى طبيعتها. بغض النظر عن محتواها، فإن الممارسات التي يُنظَر إليها على أنها تدخلات أجنبية في سيادة تركيا لا تزال تسبب ردود فعل مناهضة للاتحاد الأوروبي في السياسة والمجتمع.

إن الرأي القائل بأن «تركيا يجب أن تكون عضوًا في الاتحاد الأوروبي بغض النظر عن التكلفة» لا يعكس النهج الأساسي لقاعدة حزب العدالة والتنمية ونخبته. حتى مع عضوية الاتحاد الأوروبي في النهاية، هناك بعض القيم الأساسية التي لا هوادة فيها. يُنظَر إلى هذه القيم على أنها قيم مشتركة تجمع المجتمع التركي معًا. من غير الواقعي أن نتوقع من نخب حزب العدالة والتنمية التخلي عن قيم مثل الدين والأسرة والهوية الوطنية وسلامة أراضي تركيا من أجل عضوية الاتحاد الأوروبي.

هناك بعض الآراء السياسية في تركيا التي تعطي الأولوية لعضوية الاتحاد الأوروبي على هذه القيم، ولكن يبدو من الصعب جدًّا أن تصبح هذه الآراء حاسمة في معادلة القوة

في ظل الظروف الحالية. هناك لاعبون في جناح المعارضة في تركيا لديهم نهج أكثر مرونة تجاه القضايا المذكورة آنفًا، لكن من الصعب على هؤلاء الفاعلين الوصول إلى السلطة بمفردهم وتحديد اتجاه تركيا في البيئة الحالية. وعلى الرغم من استمرار الدعم المكثف لعضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا الدعم ليس بلا حدود.

يقترب حزب العدالة والتنمية من عضوية الاتحاد الأوروبي لا كضرورة أيديولوجية ولكن كضرورة إستراتيجية. سيوفر هذا المنظور الإستراتيجي أيضًا العديد من الفوائد لتركيا وحكومة حزب العدالة والتنمية؛ لهذا السبب، لا تزال عضوية الاتحاد الأوروبي عملية جذابة للغاية بالنسبة لحزب العدالة والتنمية. ومع ذلك، لن يكون حزب العدالة والتنمية راغبًا في أن يكون رائدًا في التحول الذي سيقضي تمامًا على قاعدته الاجتماعية وقيمه السياسية والثقافية.

ستكون المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، إذا أصبحت عملية مرة أخرى، عملية أكثر صعوبة ولكنها أكثر واقعية مما كانت عليه قبل عشر سنوات. لن تكون مفاجأة إذا واجهت تركيا عقبات أكثر مما واجهه العديد من الدول الأخرى من قبل.

في الطريق إلى انتخابات عام 2023، لن تكون عضوية الاتحاد الأوروبي قضية ذات أولوية بالنسبة لتركيا في الخطاب السياسي والوعد الانتخابي. أدّى موقف الاتحاد الأوروبي الإقصائي تجاه تركيا في السنوات الأخيرة والخطاب المعادي لتركيا من قبل بعض القادة في أوروبا وتفعيلهم مصالحهم السياسية الخاصة- إلى إضعاف الحماس في المجتمع التركي لعملية عضوية الاتحاد الأوروبي.

من الصعب جدًّا أن تكون هذه القضية موضوع مناقشة ذا أولوية في الانتخابات قبل إحياء الإيمان والحماس لعضوية الاتحاد الأوروبي. إن المسؤولية في هذا الأمر تقع على عاتق بروكسل. ويبدو أن تسريع العلاقات مع تركيا أمر صعب بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يحاول التعامل مع الأزمة الروسية الأوكرانية وعواقبها على الطاقة والأمن والاقتصاد. علاوة على ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن مثل هذا التسريع سيفيد الحكومة الحالية التي لديها خلافات حول الطريق إلى انتخابات 2023. لذلك من المرجح أن تتجاهل بروكسل تركيا، أو تبقي علاقاتها مع تركيا عند أدنى حدّ حتى الانتخابات.

ستكون مفاجأة إذا جرى اكتشاف زخم جديد أو حدوث أزمات جديدة في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في هذه الفترة الانتقالية. وسيعيد الاتحاد الأوروبي النظر في علاقاته مع تركيا وفقًا لنتائج انتخابات عام 2023 ومعادلة القوة الجديدة التي ستتشكل في السياسة التركية.

من الصعب للغاية توقع المواقف والنهج المحتملين لبروكسل بشأن هذه القضية في هذه المرحلة. حتى الانتخابات الرئاسية عام 2023 من المرجح أن يتبنى الاتحاد الأوروبي موقفًا متوازنًا ولكن بعيدًا بين تحالف الشعب والقاعدة الاجتماعية لهذا التحالف وأحزاب المعارضة والشرائح الاجتماعية في تركيا.

قد يعني هذا النهج تجميد مناقشات العضوية لمدة عام آخر على الأقل، وهو ما يعني تقريبًا استمرار النهج الحالي. إذا استمرت حرب أوكرانيا في الاشتعال، فقد يتعين على تركيا والاتحاد الأوروبي العمل بشكل أوثق، وهذا السيناريو احتمال لا يمكن تجاهله.

قد تدفع قضايا مثل الطاقة والهجرة والأمن والإمداد في بعض القطاعات الحيوية الاتحاد الأوروبي إلى العمل بشكل أوثق مع تركيا. على أيّ حال، فإن خلق بيئة أكثر إيجابية على أسس اجتماعية لا يمكن أن يكون ممكنًا إلا نتيجة تعاون وتواصل أكثر شمولًا وإستراتيجية؛ لهذا السبب فإنّ من الضروري والواجب أن يجري تخطيط سيناريوهات العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط والطويل بشكل متسق. وفي هذا الصدد فإن لدى صانعي القرار من كلا الطرفين مسؤوليات لازمة إزاء هذه العملية.

الهوامش والمراجع :

1. "Cumhurbaşkanı Erdoğan: Avrupa Birliği stratejik önceliğimiz olmayı sürdürüyor", Anadolu Ajansı, 13 Ocak 2022.

2. "European Union Formally Opens Talks on Türkiye's Joining," The New York Times, 4 Ekim 2005.; **"**AB ile fiili müzakereler başlıyor**,"** CNN Türk, 24 Şubat 2006.

3. "Türkiye Avrupa Birliği İlişkilerinde Önemli Tarihler (1959-2019)", T.C. Dışişleri Bakanlığı Avrupa Birliği Başkanlığı, 17 Temmuz 2019, https://www.ab.gov.tr/siteimages/kronoloji-trkce-17.07.2019.pdf (Erişim Tarihi: 15 Ekim 2022).; Fulya Kocukoğlu, *Türkiye - Avrupa Birliği Ilişkileri için Yol Haritası* (Global İlişkiler Forumu, Haziran 2021), s. 9.

4. "62. Hükümet Döneminde Türkiye-AB İlişkileri" T.C. Avrupa Birliği Bakanlığı, s.1-2. https://www.ab.gov.tr/files/onemlibelge/62_hukumet_doneminde_Türkiye_ab_iliskileri.pdf (Erişim Tarihi: 15 Ekim 2022).

5. Ibid,

6. Esra Çayhan ve Ebru Oğurlu, *Türkiye Avrupa Birliği İlişkilerine Siyasal Partilerin Bakışı: Son On Yılda Ne Değişti?* (Beta Yayınları, İstanbul: 2014) s.7-8.; Meltem Müftüler Baç, "Türkiye's political reforms and the impact of the European Union." *South European Society and Politics*, Cilt: 10. Sayı: 1 (2005),s.18-21; Süleyman Sozen and Ian Shaw, "Türkiye and the European Union: Modernizing a traditional state?." *Social Policy & Administration,* Cilt: 37, Sayı: 2 (2003), s.115-118.

7. Erhan Doğan, " The historical and discoursive roots of the Justice and Development Party's EU stance ", *Turkish Studies*, Cilt: 6, Sayı: 3 (2005), s. 132.

8. "Türkiye Büyük Millet Meclisi Genel Kurul Tutanağı", TBMM, 29 Mayıs 2003, s.25 https://tbmm.gov.tr/Tutanaklar/Tutanak?BirlesimSiraNo=9665&BaslangicSayfa=25&BitisSayfa=25&Tur=B (Erişim Tarihi: 27 Ekim 2022).

9. "T.B.M.M. Tutanak Dergisi", TBMM, 7 Ekim 2004, https://www5.tbmm.gov.tr/tutanak/donem22/yil3/bas/b003m.htm (Erişim Tarihi: 27 Ekim 2022).

10. "Türkiye ve Avrupa Birliği'ne Tam Üyelik Süreci", T.C. Dışişleri Bakanlığı, 3 Nisan 2002, https://www.mfa.gov.tr/Türkiye-ve-avrupa-birligi_ne-tam-uyelik-sureci.tr.mfa (Erişim Tarihi: 27 Ekim 2022).; "2002 Genel Seçimleri Seçim Beyannamesi", s. 12.

11. أدلى الرئيس رجب طيب أردوغان والرئيس عبد الله غول وأحمد داود أوغلو، الذي شغل منصب وزير الخارجية بين عامي 2009 و2014، ووزير الخارجية الحالي مولود جاويش أوغلو- ببيانات عديدة تؤكد دعم عضوية الاتحاد الأوروبي في مراحل مختلفة من مهامهما، وزارة الخارجية التركية.

,https://www.mfa.gov.tr/disisleri-bakani-davutoglu-_ab-uyeligi-yarim-asirdir-stratejik-hedefimiz-oldu-ve-boyle-kalmaya-devam-edecek.tr.mfa (Erişim Tarihi: 15 Ekim 2022).

12. "Avrupa Birliği Uyum Süreci Perspektifinden Anayasa Değişiklik Paketi" T.C. Dışişleri Bakanlığı Avrupa Birliği Başkanlığı, 5 Nisan 2010, https://www.ab.gov.tr/files/Bas%C4%B1nMusavirlik/anayasa_degisiklik_teklifi.pdf (Erişim Tarihi: 15 Ekim 2022.)

13. *Avrupa Birliği Uyum Yasa Paketleri,* s. 80-230-246.

14. "Avrupa Birliği İletişim Stratejisi (ABİS)" T.C. Dışişleri Bakanlığı Avrupa Birliği Başkanlığı, Ekim 2019, https://www.ab.gov.tr/siteimages/2022_06/abis_tr.pdf (Erişim Tarihi: 15 Ekim 2022).

15. "Siyasi Reformlar 1, No: 04" T.C. Avrupa Birliği Bakanlığı, s.4-5, https://www.ab.gov.tr/files/rehber/04_rehber.pdf (Erişim Tarihi: 27 Ekim 2022). Not: Daha detaylı bilgi için Appendix'e bakabilirsiniz.

16. *Avrupa Birliği Uyum Yasa Paketleri, T.C. Başbakanlık Avrupa Birliği Genel Sekreterliği* (M&B Tanıtım Hizmetleri, Ankara: 2007), s. 77, 78, 79. Not: AB uyum yasa paketleri ile değiştirilen kanun maddelerinin önceki ve değiştirilmiş halleri ile ilgili detaylı bilgi için, aynı kaynağın, 80-230. sayfalarına bakabilirsiniz.

17. *Eurobarometer 69 Public Opinion in the European Union Fisrt Results* (European Commission, Haziran 2008), s.24-29-31-39.

18. "Sarkozy ve Juppe: Türkiye Avrupa Birliği'ne ait değil," BBC, 18 Kasım 2016.; "2004-01-30 Hollanda-Türkiye'nin AB Üyeliği," T.C. Avrupa Birliği Başkanlığı, 4 Temmuz 2007, https://www.ab.gov.tr/p.php?e=36073 (Erişim Tarihi: 15 Ekim 2022).; "Avusturya Başbakanı Kurz: AB, Türkiye ile müzakereleri vakit geçirmeksizin sonlandırmalı," BBC, 17 Temmuz 2018.; "Merkel giderayak yineledi: Türkiye'yi AB'ye tam üye olarak görmüyorum," CNN Türk, 23 Temmuz 2021.; "Macron: Türkiye AB üyesi olamaz, Erdoğan'ın siyasi projesi Avrupa değerlerine uymuyor," Euronews, 8 Ocak 2022.

19. Cas Mudde, "Three decades of populist radical right parties in Western Europe: So what?." *European Journal of Political Research*, Cilt: 52, Sayı: 1 (Ocak 2013), s. 1-19.

20. "AP: Türkiye ile müzakereler geçici olarak dondurulsun," NTV, 24 Kasım 2016.

21. Frank Schimmelfennig, Stefan Engert ve Heiko Knobel. "Costs, Commitment and Compliance: The Impact of EU Democratic Conditionality on Latvia, Slovakia and Türkiye." *JCMS: Journal of Common Market Studies*, Cilt: 41, Sayı: 3 (2003), s. 495-518.; Emiliano Alessandri, "Democratization and Europeanization in Türkiye After the September 12 Referendum ", *Insight Türkiye,* Cilt: 12, Sayı: 4 (2010), s.23−30.; Hakan Cavlak ve Hayriye Işık, " The Limits of Conditionality: Türkiye–EU Taxation Negotiations". *International Journal of Finance & Banking Studies,* Cilt: 4, Sayı: 4 (2015), s. 29.

22. Catherine Macmillan, "Privileged Partnership, Open Ended Accession Negotiations and the Securitisation of Türkiye's EU Accession Process". *Journal of Contemporary European Studies*, Cilt: 18, Sayı: 4 (2010), s. 447-462.

23. في السنوات الأولى لحزب العدالة والتنمية، ارتفع التأييد لعضوية الاتحاد الأوروبي من ٪65 في عام (2002) ومن ٪67 في عام (2003) إلى ٪71 عام (2004). وانخفض هذا التأييد إلى ٪59 في عام (2005)، تحليل الرأي العام للبلدان المرشحة للباروميتر الأوروبي (المفوضية الأوروبية، 2002-2004). كما لعب موقف الاتحاد الأوروبي غير العادل تجاه تركيا دورا رئيسيا في هذا التراجع، (موريا غوف - تايلور، "الدوافع المتغيرة لسياسة حزب العدالة والتنمية في الاتحاد الأوروبي". مركز ويلسون، صيف 2017، للاطلاع:

https://www.wilsoncenter.org/publication/the-shifting-drivers-the-akps-eu-policy (Erişim Tarihi: 27 Ekim 2022).

24. وفقا لمسح صندوق المارشال الألماني (GMF) لعام 2022 لتركيا ، لا يزال 58.6٪ من الشعب التركي يؤيدون عضوية الاتحاد الأوروبي ، ويرتفع هذا الرقم إلى 72.8٪ بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عاما.

Özgür Ünlühisarcıklı, Kadri Taştan, ve Ceylan A. Canbilek, "Turkish Perceptions of the European Union 2022." The German Marshall Fund, 14 Nisan 2022, https://www.gmfus.org/news/turkish-perceptions-european-union-2022, (Erişim Tarihi: 15 Ekim 2022).

25. "Angela Merkel 16 yılda Türkiye'nin AB'yle ilişkilerinin seyrinde nasıl kritik rol oynadı?", BBC News Türkçe, 16 Ekim 2021.

26. Ibid

27. Tuncay Şahin, "Türkiye's EU Relations during Angela Merkel as chancelor", TRT Word, 18 Ekim 2018.

28. "Türkiye'nin AB tam üyeliğine karşıyız", İHA, 3 Temmuz 2009.; "Sarkozy ve Juppe: Türkiye Avrupa Birliğine Ait Değil", BBC News Türkçe, 18 Kasım 2016.

29. "Sarkozy Türkiye'ye Akdeniz Birliğini Önerdi", Hürriyet, 8 Şubat 2007.

30. Tevfik Karpuzcu, “ Macron ve Sarkozy’nin Türkiye’nin Avrupa Birliği Üyeliği Konusunda Söylemlerinin Karşılaştırmalı Analizi”, *Academic Review of Humanities and Social Sciences,* Cilt: 3, Sayı: 2 (2020), s.245-266.

31. Karpuzcu, “ Macron ve Sarkozy’nin”, s.256-258.

32. للاطلاع على دراسة حول استخدام النهج المعادية لتركيا في أوروبا في الاستفتاء على نظام الحكم الرئاسي في تركيا، انظر:

Kemal İnat, "Anti-Turkey sentiment in Europe during the referendum process." Insight Turkey, Cilt: 19, Sayı: 2 (2017), s. 4362-.

33. James Ker-Lindsay, “Türkiye’s EU Accession as a Factor in the 2016 Brexit Referendum”, *Turkish Studies*, Cilt: 19, Sayı: 1(2017), s.1–22. ; Steven Erlanger, “Britain’s ‘Brexit’ Debate Inflamed by Worries That Türkiye Will Join E.U” The New York Times, 13 Haziran 2016. ; Taub, A. (2016). Brexit, Explained: 7 Questions About What It Means and Why It Matters. Retrieved from https://www.nytimes.com/2016/06/21/world/europe/brexit-britain-eu-explained.html Hocam bu linke tıklarsanız eğer, Taub un bu yazısı çıkmıyor, şu çıkıyor: Benjamin Mueller ve Peter Robins, “What is Brexit? And How Is It Going’’, The New York Times, 8 Kasım 2021.

34. للحصول على تحليل مفصل لهذه المعضلة، انظر:

Hüseyin Işiksal, "Dilemmas of the Contradictory EU Membership of the Republic of Cyprus and Turkey-EU relations." Gazi Akademik Bakis Dergisi, Cilt: 12, Sayı:24 (2019), s.119133-.; Arthur Adamczyk, "Cypriot Presidency in the Context of the Cyprus Question and EU–Turkey Relations." Yearbook of Polish European Studies, Cilt:15 (2012), s. 107123-.

35. على سبيل المثال، في 6 آذار (مارس) 1995، رفعت اليونان حق النقض (الفيتو) عن اتفاقية الاتحاد الجمركي مع تركيا مقابل ضمانة جمهورية قبرص بأن مفاوضات الانضمام ستبدأ في غضون ستة أشهر. وبالمثل، في 10-11 ديسمبر 1999 في قمة هلسنكي للمجلس الأوروبي، أعلن بأن الحل السياسي في قبرص لن يشكل شرطًا مسبقًا لعضوية الإدارة القبرصية اليونانية في الاتحاد الأوروبي. وردًا على ذلك، رفعت اليونان حق النقض (الفيتو) عن ترشيح تركيا رسميًا. وأخيرًا، ردًا على التهديدات اليونانية بالاعتراض على انضمام دول وسط وشرق أوروبا (إذا جرى استبعاد الإدارة القبرصية اليونانية من موجة التوسيع الأولى)، في 12-13 ديسمبر 2002، أعلن مجلس كوبنهاغن الأوروبي أن قبرص ستصبح عضوًا في 1 مايو 2004، بغض النظر عن حل الاتحاد الأوروبي لمشكلة قبرص. (إيشيكال، «معضلات التناقض» ص 123).

36. Yunus Turhan, “Pendulum Swings in the Cyprus Issue: Between Internationalisation to Europeanisation.” *Türkiye Siyaset Bilimi Dergisi,* Cilt: 4, Sayı: 1 (2021), s.32.; Meltem Müftüler-Bac ve Aylin Güney, “The European Union and the Cyprus Problem 1961–2003”, *Middle Eastern Studies,* Cilt: 41, Sayı:2 (2005), s.281-93.; Özlem Tan, “Türkiye’nin Avrupa Birliği Sürecinde Kıbrıs Sorunu.” *Balkan Sosyal Bilimler Dergisi*, Cilt: 5, Sayı: 10 (2016), s. 40-47.

37. Işıksal, “Dilemmas of the contradictory” s.122.

38. “Yunanistan Başbakanı Miçotakis: Türk-Yunan anlaşmazlığını, Türkiye-AB anlaşmazlığına çevirmeyi başardık”, Anadolu Ajansı, 7 Aralık 2020.

39. Ali Aslan, “Türk Dış Politikasını Anlamak için Kavramsal Bir Çerçeve: Otonomi Arayışı”, *AK Parti'nin 15 Yılı: Dış Politika, ed.* Kemal İnat, Ali Aslan ve Burhanettin Duran, (SETA Yayınları, İstanbul: 2017), s.17-40.

40. من المهم أن بعض المحللين الذين يؤكدون سعي أوروبا إلى الاستقلال الاستراتيجي، يعبرون أيضا عن سعي تركيا للحصول على استقلالية استراتيجية على أنه انعدام في التوجه الاستراتيجي ويرون أنه خطوة من شأنها إضعاف التحالف الغربي. للاطلاع على المزيد:

Sinem Adar, “A long term Outlook at the EU-Turkey relations: Is (Strategic) Partnership Under the Strategic Autonomy Possible”, TUSIAD Global Politics Forum Institut du Bosphore Berlin Bosphorus Initiative Briefing Series 2022, s. 6.

41. Başak Alpan, "Europeanization and EU–Turkey relations: Three Domains, Four Periods." EU-Turkey Relations, ed. Wulf Reiners ve Ebru Turhan, (Palgrave Macmillan, 2021), s.107137-. ; “Türkiye Avrupa Birliği İlişkilerinde Önemli Tarihler (1959 - 2019)”, T.C. Dışişleri Bakanlığı Avrupa Birliği Başkanlığı, https://www.ab.gov.tr/siteimages/kronoloji-trkce-17.07.2019.pdf (Erişim Tarihi: 15 Ekim 2022).

للحصول على تقييم مفصل للصعود والهبوط في العلاقات بين تركيا والغرب على مدى السنوات ال 15 الماضية مع نهج السياسة الخارجية الغربية، انظر:

Oya Dursun Özkanca, Turkey–West Relations: The Politics of Intra-alliance Opposition, (Cambridge University Press: 2020).

42. Mehmet Şahin, Murat Tınas, Buğra Sarı vd., *Uluslararası Bir Tehdit Olarak FETÖ* (Polis Akademisi II. Uluslararası Güvenlik Sempozyumu Raporu, Ankara: 2018), s.48-19.; Enes Güzel, “The July 15 Coup Has Dented The EU Reputation Coup Attempt Affected Türkiye-EU Relations, Damaged EU’s Image as Declared Champion of Democracy, Rule of Law, Human Rights” Anadolu Ajansı, 17 Temmuz 2019.; Atilla Yayla, “Why did the West Fail to Condemn the July 15 Coup Attempt of Türkiye?” Association of Liberal Thinking, http://www.liberal.org.tr/page/why-did-the-west-fail-to-condemn-the-july-15-coup-attempt-of-%20Türkiye,676.php (Erişim Tarihi: 15 Ekim 2022).

43. Claudius Gräbner vd., “Is the Eurozone disintegrating? Macroeconomic divergence, structural polarisation, trade and fragility” *Cambridge Journal of Economics*, Cilt: 44, Sayı: 3 (2020), s.647-648-651-654- 655.

44. Enes Bayraklı ve Farid Hafez (ed.) *European islamophobia report 2015* (SETA Rapor, İstanbul: 2016), s.6-7.; Tahir Abbas, "Islamophobia as racialised biopolitics in the United Kingdom," *Philosophy and Social Criticism*, Cilt:46, Sayı:5 (2020), s.1-7-10-11.; Ivan Kalmar ve Nitzan Shoshan. "Islamophobia in Germany, East/West: An introduction", *Journal of Contemporary European Studies,* Cilt: 28, Sayı:1 (2020), s. 1-3-4.

45. "Green Deal can create EU-Türkiye cooperation: Official", Anadolu Ajansı, 10 Kasım 202.; "The EU and Türkiye discuss climate crisis and future cooperation", European Commission, 16 Eylül 2021, https://ec.europa.eu/clima/news-your-voice/news/eu-and-Türkiye-discuss-climate-crisis-and-future-cooperation-2021-09-16_en, (Erişim tarihi: 12 Mart 2022).

46. "Statement of the EU Heads of State or Government, 07/03/2016", Council of the EU, 8 Mart 2016, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/03/08/eu-Türkiye-meeting-statement/, (Erişim tarihi: 12 Mart 2022).

47. "Statement of the EU Heads of State or Government, 07/03/2016", Council of the EU, 8 Mart 2016, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/03/08/eu-Türkiye-meeting-statement/, (Erişim tarihi: 12 Mart 2022).

48. بعد الاجتماعات والاتفاقيات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في 29 نوفمبر 2015 و 18 مارس 2016، قرروا فتح مفاوضات الفصل 33، وخاصة في مجال الهجرة. ينظم هذا الفصل الأموال المالية والميزانية. لكن بسبب الخطوات التي اتخذتها تركيا بعد محاولة الانقلاب في 15 يوليو، لم يتم إحراز أي تقدم في هذا الموضوع وتم تجميد المفاوضات.

49. Mustafa Aydın, Mitat Çelikpala, Sinem Akgül Açıkmeşe vd., *Kantitatif Araştırma Raporu: Türk Dış Politikası Kamuoyu Algıları Araştırması 2022,* (Kadir Has Üniversitesi Türkiye Çalışmaları Grubu, Global Akademi, Akademetre, İstanbul: 2022),s.77.; Ünlühisarcıklı, Taştan vd., "Turkish Perceptions of the European Union 2022."

50. التقى المتحدث باسم الرئاسة إبراهيم كالين بسفراء الاتحاد الأوروبي"، قناة NTV، 16 ديسمبر 2020.

الرئيس أردوغان: عدم اليقين المتزايد بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن القضاء عليه من خلال أخذ تركيا مكانها الصحيح في الأسرة الأوروبية" وكالة الأناضول، 12 يناير 2021.

وزير الخارجية تشاووش أوغلو: تركيا تواصل اتباع سياسة بناءة في إطار عملية عضوية الاتحاد الأوروبي"، وكالة الأناضول، 9 مايو 2022.

51. "10 ülkenin büyükelçisi Dışişleri Bakanlığına çağrıldı," Anadolu Ajansı, 19 Ekim 2021.; "Oktay'dan bazı büyükelçilere tepki: Türkiye'de yargı bağımsızdır," Anadolu Ajansı, 19 Ekim 2021.

52. "Büyükelçiliklerden geri adım: Ülkelerin içişlerine karışmamaya dair maddeye riayet ediyoruz," NTV, 25 Ekim 2021.